

بعضها عن بعض بصفة اخر في السلسل وايضا المفهوم  
 كونها ذات وانها امور قائمة بنفسها والقيام بالنفس  
 للذوات عبارة عن الاستغناء المحل وهو مفهوم سلبى  
 وهذا المفهوم السلبى لا يتزاحم في اشتراك الذوات فيه  
 وانما التزاحم في ان هذه الحقايق المحكوم عليها بهذا القيد  
 السلبى هل هي متساوية في حيث انها هي ووليكن  
 لا يفيد ذلك ثم ان كلامكم متناقض حيث التمس  
 تساوي الذوات في تمام كونها ذوات ثم اثبتتم كلفا  
 صفة لا زمة لها تخالف ذاتا اخرى غير ما فرجع  
 حاصل قولكم الى ان الاشياء المتساوية في تمام الماهية  
 بل فيها لوازم مختلفة وكذا ما يقبل العقول وانما  
 على قولنا فلا يلزمنا ذلك لاننا حكمنا باختلاف الزيادة  
 لا نفسها ومع ذلك يلزمنا لزوم مشترك بينها وهو غنى  
 عن مجرد تقوم به فرجع قولنا الى ان الاشياء المختلفة  
 يلزمها لوازم متساوية وهذا غير متنع في العقول اذا  
 اختلافات متشابهة في كونها مختلفة والمتضادة متساوية  
 في كونها متضادة وبالله التوفيق انتهى كلام ابن الخطيب  
 بحروفه الاقليل مع زيادة الايضاح فانتم تراه فيها  
 اغتماه حضمه ليت المتخالفه نسبة والاساليب بدعي  
 بالذات او باوصاف تلازم الذات كما في **الخصم** وهم  
 جميع في اهل الاصول الذين وسياق عبارة تشجر  
 بانهم في اهل الحق لتعظيم لهم اما ابراهيم فقد ذكره  
 باسمه وقوله يخالف العقولين وانما علمتم الذين نفاه  
 انجع في علم واصول الذين المتقابلين المصقول المختار للمخ  
 الراسخين هو ما عند السنوسي فيكون المتخالف في جانب  
 الحدود ثبوتية كالتميز والجملة مثلا وعين ذلك في  
 القديم سلب هذا الوصف الثبوتية وجملة هذا تعادل  
 المختار يقضى ان المختار يقول به امتزاجا فاذا الخالف  
 لذاته يستلزم نفي اوصاف متقابله عن ثم ان ظاهر  
 كلام

كلام الشريف ذكر بان المتخالف حادثة لانها نسبة  
 بين قديم وحادث لا توجد الا بعد ما فقدت  
 عن الحادث والمتاخر عن الحادث حادثة وقد صرحوا  
 في غير ما وضع مجرد ذلك النسب لنا اخرها عن المتبين  
 والمتاخر عن غيره وجودا حادثة وكذا يوجد في غير  
 حيث **قال** لو كان صفة نفس يلزم ان يوجد احد  
 الخلال فيني وهذا مثالا وتثبت له صفة الخلال فيني  
**الى اخره** ما سبق عنه كلامه صريح في ان لا يوجد  
 احد الخلال فيني موصوفا بالصفة بل لا تثبت له الصفة  
 الا بعد وجوده في الخلق فهذا في موضعان يوجد  
 منهما احد وثمما عندك في جملة نسبة وكل النسب حادثة  
 كما صرح به الفري وغيره والرهان العقلي يشهد له من  
 التاخر وكل ما حادثة وطه قوله يلزم ثبوت الخلال فيني  
 لا احد الخلال فيني قبل وجود الاخر والشريف ابو يحيى من  
 يعلم عقلا ونقلا وهذا لا يقال فيه وصفا له بصفة  
 حادثة لاننا نقول ليت ثبوتيه بل هي نسبة وقد  
 سبق في كلام الشهرستاني ان القيد يخص كل شئ  
 اليه وكذا **قال** ابن العربي الطائي ازل الازل ذاتا القيد  
 والمعدى لا تعقل الا بالحادث لا بذات الله كما لا يقال انها  
 ان كانت حادثة يلزم كونها في الازل مما لا لا اذا انتفى احد  
 المتقابلين ثبت الاخر لا نناقول حيث القبول وليس  
 في الازل في ما ثل ولا في مخاليف فهو في الاوصاف المتقابلة  
 انما القبول فيرتفعان كالذكورة والانوثة والعمر والبر  
 في الحايظ والعلم والجهل في الشجر مثلا والدخول والخروج  
 الخروج في العالم في حوائه ولكن الذي اخذنا عن جميع حوائ  
 لقيتنا وظهر لنا في جميع ما تصفها عدم حدوث شئ  
 من هذه العنصرين وما يبرهن كالاتي لم نطلع عليها ولو فرضت  
 سلبية علمانه في كائناتنا ويل الموصفين المذكورين في عبارة ابو يحيى